مساهمة التمويل الدولي في بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004 – 2022)

م.د. عبد الناصر قادر رضا
وزارة التربية / مدير إداري في المديرية العامة للتربية في محافظة كركوك
abdulnaser.qader.ridha@gmail.com

Contribution of International Financing to some Indicators of the Iraqi Economy during the period (2004 - 2022)

Dr. Abdulnaser Qader Ridha
Ministry of Education / Administrative Director in the General Directorate of Education in Kirkuk.

تاريخ استلام البحث	2024/11/5	تاريخ قبول النشر	2024/10/22	تاريخ النشر	10 / 4 /2025

المستخلص:

يعد موضع دراسة دور التمويل الدولي ومساهمته الاقتصادية من المواضيع الهامة للدراسة والبحث ، لذلك تهدف الدراسة الحالية لتحديد مستويات وتوجهات التمويل الدولي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004 – 2022)، فضلاً عن مساهمة أشكال هذا التمويل في بعض المؤشرات الاقتصادية، المتمثلة بمؤشري إجمالي الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت. وقد تم اعتماد منهجية التحليل الوصفي والاستنباطي من أجل تحقيق هدف الدراسة وفرضيتها.

لتتوصل الدراسة إلى أن مساهمة التمويل الدولي في بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي لم تكن بالمستوى المطلوب والفعال، والذي قد يؤدي إلى احداث تغيير في الواقع الإنتاجي والاستثماري للاقتصاد العراقي وتنميته المنشودة، بسبب وجود عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية تثبط من الأهمية النسبية للتمويل الدولي في العراق خلال مدة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: *اشكال التمويل الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الدولية، الدين الخارجي، الناتج المحلي الإجمالي، تكوين رأس المال الثابت*

Abstract:

Diagnosing the role of international finance and its economic contribution is one of the important topics for study and research. Therefore, the current study sought to diagnose the levels and trends of international finance in the Iraqi economy during the period (2004 - 2022), as well as the contribution of the forms of this financing to some economic indicators, represented by the two gross domestic product indicators. and fixed capital formation. The descriptive and deductive analysis methodology was adopted in order to achieve the study's objective and hypothesis.

The study concluded that the contribution of international finance to some indicators of the Iraqi economy was not at the required and effective level, which may lead to a change in the productive and investment reality of the Iraqi economy and its desired

development, due to the presence of economic, political and security factors that discourage the relative importance of international finance in Iraq during the period of the study.
Keywords: *International Finance, Foreign Direct Investment (FDI), International Aid, External Debt, Gross Domestic Product (GDP), Fixed Capital Formation.*

1. المقدمة:

يعد موضوع البحث في مسألة التمويل الدولي من المواضيع الهامة التي تجذب الباحثين في الشأن الاقتصادي، وفي مساهماته بتنمية الاقتصاد وتغيير واقع مؤشراته الإنتاجية والاستثمارية، إذ أن تعدد أشكال التمويل الدولي يتيح أمام الاقتصاد في توجيهها نحو الاستغلال الأمثل بحيث تحقق التكامل بين المتغيرات المتنوعة للاقتصاد المحلي. إذ أن القصور في التمويل من الموارد المحلية تقود إلى تعويضه من موارد خارجية، فتسمح للاستثمارات الأجنبية بالدخول للاقتصاد المحلي من أجل تنشيط القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، أو قد تتلقى المساعدات والمنح التي تدعم قطاعات اقتصادية معينة، أو اللجوء للاستدانة الخارجية فتدفع إلى زيادة حجم الديون الخارجية وتسديدها بشكل أقساط وفوائد كخدمات مستقبلية لهذه الديون، والتي قد تشكل عبء اقتصادي تتحمله الأجيال المستقبلية، كما سيحدث مع العراق في حال استمراره بتمويل احتياجاته المالية والاقتصادية من الخارج، لتنعكس في النهاية على بعض المؤشرات الاقتصادية منها الإنتاجية والاستثمارية في العراق، ليؤدي ذلك إلى تثبيط خطط التنمية الاقتصادية في البلد.

1. 1. أهمية الدراسة: تكمن هذه الأهمية في تشخيص الدور الذي يمارسه التمويل الدولي وأشكاله في بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي، وتغيير واقعه الإنتاجي والاستثماري، بالأخص في حالة توفر ظروف ملائمة تسمح لأشكال التمويل الدولي في ممارسة فعالة بتنمية الاقتصاد المحلي، بعيداً عن توترات الأوضاع السياسية والأمنية والصدمات الاقتصادية (الداخلية والخارجية)، وعدم توزيع الموارد المالية والاقتصادية بشكل عادل بسبب ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي يؤدي لخسارة الاقتصاد العراقي إلى دخول موارد إضافية من خارج البلد بما يعزز من نمو الاقتصاد واحداث تغييرات مرغوبة فيه.

1. 2. هدف الدراسة: التعرف على:

أ- الجانب المفاهيمي للتمويل الدولي ومساهماته الاقتصادية، عبر المساهمة الاقتصادية لأشكال هذا النوع من التمويل المتمثلة بـــ (الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات والمنح الدولية، والديون الخارجية).

ب- دراسة مستويات وتوجهات التمويل الدولي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2005 – 2022)، فضلاً عن مساهمة أشكال هذا التمويل في بعض المؤشرات الاقتصادية، المتمثلة بمؤشري إجمالي الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت.

1. 3. مشكلة الدراسة: تكمن هذه المشكلة في التساؤلات الأتية:

هل هناك من تطور في واقع التمويل الدولي ومساهماته في الاقتصاد العراقي؟

هل هناك توجيه للتمويل الدولي وحسن استخدامه بكفاءة في الاقتصاد العراقي؟

هل هناك بيئة جاذبه لتدفق التمويل الدولي للاقتصاد؟

هل التمويل الدولي له أثر على تكوين رأس المال الثابت الحقيقي؟

كيف يساهم التمويل الدولي في تحقيق نمو الناتج المحلي الاجمالي؟

1. 4. فرضية الدراسة: تنطلق من فرضية مفادها "إن بعض أشكال التمويل الدولي لم تتطور بشكل متناسب مع تطور بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي، وكان اسهام بعض من هذه الأشكال بنسب سالبة وغير كفوءة اقتصادياً في تطوير واقع الاقتصاد المحلي".

1. 5. منهجية الدراسة: حسب هدفي الدراسة وفرضيتها فإنه سوف يتم اتباع منهجية تعتمد على التحليل الوصفي والاستنباطي لتشخيص مساهمة التمويل الدولي في بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي، والتي هي كل من الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت خلال مدة الدراسة المختارة.

1. 6. حدود الدراسة: تتمثل بالأتي:

1. 6. 1. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

1. 6. 2. الحدود الموضوعية: وهي دراسة مساهمة التمويل الدولي عبر أهم أشكاله في بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي، المتمثلة بمؤشري (الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت).

1. 6. 3. الحدود الزمنية: وهي المدة (2004 – 2022).

2. ماهية التمويل الدولي ومساهمته الاقتصادية:

2. 1. مفهوم التمويل الدولي: يتكون التمويل الدولي International Finance من كلمتين فالأولى Finance تشير إلى توفير أو توفر الموارد المالية من أجل تغطية النفقات الجارية والرأسمالية، وذلك حسب شروط معينة تخص السعر والآجل (دانيالز وفانهوز، 2010: 30). والكلمة الثانية International تخص مجموعة من الدول التي تساهم في عملية التمويل في اقتصاد ما. وقد شاع مفهوم التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية في القرن المنصرم (الحسني، 2002: 112)، إذ تم إنشاء مؤسسات ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي International Monetary Funds (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD).

إذ أن التمويل الدولي يشير إلى "العلاقات الاقتصادية الدولية ذات العلاقة بتوفير رؤوس الأموال وانتقالها دولياً، وما يرافق ذلك لانتقال انسيابي في السلع والخدمات والأموال بين الدول، لأغراض استثمارية بمختلف صور الاستثمار الأجنبي. إذ التمويل الدولي يتخذ عدد من الجوانب كالجانب الحقيقي (السلعي) والجانب المالي أو النقدي للاقتصاد الدولي" (الربيع ووحيد، 2020: 152).

كما يمكن تعريف التمويل الدولي بأنه "تدفقات الموارد المالية والاقتصادية كالمساعدات والقروض الخارجية الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب حاجة اقتصاد دولة ما عبر الاستعانة بآليات توفرها أنظمة التمويل الدولي من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد المحلي، بسبب قصور موارده الذاتية في توفيرها" (محمود وسليم، 2024: 6).

2. 2. أشكال التمويل الدولي: مما سبق يتضح أن التمويل الدولي يتخذ عدة أشكال، هي:

أ. **المساعدات الدولية:** التي هي عبارة عن تدفقات تمنح للدول بالأخص النامية منها بقصد الدعم والتطوير لاقتصاديات الدول، عبر تزويدها بموارد مالية واقتصادية لتنظيم وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والحصول على الاكتفاء الذاتي لهذه الدول، وقد تكون المساعدات أمنية وعسكرية وسياسية وصحية، والتي تمنح عبر جهات واطراف دولية (Pronk, 2004: 3 - 4).

ب. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهي عبارة عن تدفقات مالية ونقدية أجنبية بقصد توظيفها في اقتصاد مضيف ما، عبر أقامة مشاريع اقتصادية أو المساهمة في رؤوس الأموال لمشاريع قائمة بهدف تحقيق أرباح نقدية واقتصادية، قد تكون تفوق الأرباح التي كان من المتوقع تحقيقها في البلد المصدر للأموال المستثمرة، إذ تمتلك هذه الاستثمارات كلياً أو جزئياً للمشاريع المستثمر فيها (شرفي وتوبي، 2018: 69 – 70).

ت. **الديون الخارجية:** وهي تلك الأموال التي يتم اقراضها واستدانتها لصالح اقتصاد محلي ما، ولها مدد استحقاق معينة (سنة أو أكثر)، وتمنح هذه الديون بموجب اتفاق بين دولة معينة مع دولة أو دول أجنبية أخرى، او تمنح من خلال المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدول ، البنك الدولي) او حتى اشخاص او شركات. تسدد عن طريق دفع عملات أجنبية أو عن طريق الدفع السلعي عبر تصدير سلع وخدمات، ويكون الدفع عن طريق الحكومة المحلية أو الهيئات الرسمية التابعة لها، أو هيئات حكومية ضامنة للأفراد والمؤسسات الخاصة (محمد، 2020: 78).

2. 3. المساهمة الاقتصادية للتمويل الدولي: يعد التمويل الدولي ذو أهمية اقتصادية لأي اقتصاد. فقد تساهم التدفقات الدولية في تعجيل معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية لعدم كفاية المصادر الداخلية لتمويل قطاعات الاستثمار المحلي، واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول مما يستوجب السماح لرؤوس الأموال الدولية بالدخول لاقتصادياتها النامية (مصطفى، 2008: 91)، وهذه الأموال تعد أحد العناصر المساهمة بالإنتاج في الدول النامية فعند ضعفها أو قصورها لذلك تضطر للجوء بالأموال الأجنبية للتعويض عن النقص والذي يستلزم في عملية تنمية الاقتصاد (خطاب، 2019: 334).

كما إن التمويل الدولي أصبح أحد الآليات المستخدمة لتنشيط الأوضاع الاقتصادية، ففي الدول المضيفة (المتلقية) للتدفقات الدولية فإنها قد تلجأ لهذه التدفقات من أجل دعم الاستهلاك المحلي والسعي للمحافظة على مستوى معاشي معين للمجتمع، إذ قد تلجأ الدول للموارد المالية الدولية عبر الاقتراض وتلقي المساعدات من أجل تمويل الواردات الاستهلاكية، مما يؤدي إلى ظهور فجوة بموارد الصرف الأجنبي نتيجة زيادة الاستيرادات السلعية الاستهلاكية مقابل بقاء الصادرات السلعية على حالها أو انخفاضها، ومن أجل سد الفجوة قد تسحب الدولة من احتياطياتها الأجنبية، أو من خلال الاقتراض الخارجي في حالة كون هذه الاحتياطيات غير كافية لمواجهة النقص في الموارد الاقتصادية. كما إن الدول المضيفة للأموال الدولية قد تهدف إلى تدعيم البرامج والخطط لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها، وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة وبين الادخارات المتحققة. أما في الدول المانحة (المصدرة) للمساعدات الاقتصادية فقد تستخدمها كأداة للضغط السياسي على الدول المضيفة، وقد تستخدم القروض الدولية كأسلوب لتصريف الفائض السلعي لدى الدول المانحة، مما يزيد من حجم الصادرات السلعية وينشط اقتصادياتها في جوانب الاستثمار والإنتاج والتشغيل في قطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة وخدمات النقل والوساطة المالية والتأمين وغيرها من القطاعات (الزغبي، 2024: 16).

3. واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها في الاقتصاد العراقي:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الهامة في تنشيط الأسواق المحلية، ولكن العراق لم يكن قبل عام 2003 من الدول الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار بسبب القيود الاقتصادية والقانونية المعرقلة له، وكما إن

العقوبات الاقتصادية في فترة (1991 – 2003) قد منعت دخول المستثمرين الأجانب، وبعد التغييرات التي حدثت في عام 2003 وتوجه العراق لتبني إصلاحات تشريعية واقتصادية بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق إلى داخل الاقتصاد المحلي، والذي تركز في الاستثمار في قطاعي النفط والغاز، إذ أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة أمرها المرقم 39 الخاص بتنظيم الاستثمار الأجنبي في العراق بعدم فرض قيود تحجم من الاستثمار الأجنبي في الكيانات التجارية المستحدثة أو القائمة بالعراق، وتقديم تسهيلات للاستثمار وإمكانية التملك في جميع الأصول بالقطاعات الاقتصادية العراقية، وعدم الجواز للمستثمر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في امتلاك أي من موارد البلاد الطبيعية التي تستخرج منها المواد الخام، أو في مرفق يتعامل بعلاج أولي لتلك المواد، ولدى المستثمر الحق في الاستثمار بجميع أراضي العراق وله الحق في التعامل باستخدام العملة الشرعية المتداولة (الدينار العراقي) أو أي عملة أو وسيلة أخرى (الوقائع العراقية، 2003: 32 – 39). لذلك نلاحظ من الجدول (1) أن صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق قد ارتفع في البدء (بين عامي 2004 و2005) من 435.6 إلى 756.5 مليار دينار، وبمعدل تغير سنوي بلغ 73.7%، وبمساهمة بلغت في عامي 2004 و2005 بنسبتي 0.4% و0.7% (على التوالي) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبلغت مساهمة الاستثمار الأجنبي نسبتي 5.9% و3.8% (على التوالي) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة). ومن ثم بعد هذين العامين أي خلال المدة (2006 – 2012) فقد واصل صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق بالارتفاع ولكن بصورة متذبذبة، إذ تراوح صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين (399 – 3964.4) مليار دينار، وبمعدلات تغير سنوية ما بين سالبة وموجبة تراوحت ما بين (47.3–% – 205.4%)، ليؤدي ذلك إلى تذبذب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، إذ تراوحت مساهمته ما بين (0.4% – 2.4%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وما بين (1.7% – 13.7%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت. إن التذبذب والانخفاض في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق ومساهمته الاقتصادية يرجع لعدد من العوامل منها التوترات والاضطرابات السياسية والأمنية والصدمات الاقتصادية المحلية، وإنعدام ثقة المستثمرين بقدرة الوضع الداخلي في العراق على حماية الأموال الأجنبية المتدفقة للاستثمار في الاقتصاد، إذ أن رأس المال يبحث عن بيئة أمنة، كما أن الاوضاع العالمية والاقليمية انعكست على حجم الاستثمار في العراق، ومنها ثورات الربيع العربي والأزمة المالية في عام 2008.

وخلال المدة (2013 – 2022) سجل صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق ومساهمته الاقتصادية قيم ونسب سالبة متباينة، بسبب توجه رؤوس الأموال الأجنبية نحو الخروج من الاقتصاد العراقي نتيجة الأوضاع الداخلية كسيطرة الجماعات الأرهابية (داعش) على بعض الأراضي العراقية، وتزايد ظاهرة الفساد الإداري والمالي في بعض المؤسسات العراقية ذات العلاقة بتسهيل أمور المستثمرين الأجانب مما قادهم للخروج من العراق، إذ بعد سيطرة القوات الأمريكية على الأراضي العراقية في عام 2003، فقد سجلت درجة الفساد بكافة أنواعه وصوره في العراق للمدة (2004 – 2022) درجات تراوحت بين (21 – 23) من 100 للدول الأكثر فساداً عالمياً (منظمة الشفافية الدولية، أعوام مختلفة: صفحات متفرقة). لذلك فقد سجلت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر قيمٌ سالبة ما بين (12089.1– – 2722.6–) مليار دينار، وبمعدلات تغير سنوية متباينة ما بين (168.7–% – 344%)، بذلك فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر سجل نسبٌ سالبة، فقد تراوحت ما بين (6.8% – 1.6–%) من قيمة

الناتج المحلي الإجمالي، وما بين (28.5%- – 5.4%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت. كما أن متوسط مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت خلال المدة (2004 – 2022) بلغ نسبتي سالبتين هما 1-% و5-% على التوالي، ليؤشر ذلك تراجع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي واستنزاف موارده الاقتصادية والمالية، وكذلك خسارة العراق لفرص قد تقوده نحو التغيير التنموي ونهوض قطاعاته المختلفة.

الجدول (1) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت في العراق خلال المدة (2004 – 2022)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دينار)	معدل التغير السنوي (%)	GDP بالأسعار الثابتة 100 = 2007 (مليار دينار)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر / GDP (%)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة 100 = 2007 (مليار دينار)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر / تكوين رأس المال الثابت (%)
2004	435.6	–	101845	0.4	7414	5.9
2005	756.5	73.7	103551	0.7	19666	3.8
2006	399.0	-47.3	109390	0.4	23868	1.7
2007	1218.6	205.4	111456	1.1	9224	13.2
2008	2213.0	81.6	120627	1.8	21264	10.4
2009	1697.7	-23.3	124702	1.4	12419	13.7
2010	1633.3	-3.8	132687	1.2	26558	6.1
2011	2435.9	49.1	142700	1.7	27380	8.9
2012	3964.4	62.7	162588	2.4	35034	11.3
2013	-2722.6	-168.7	174951	-1.6	50285	-5.4
2014	-12089.1	344.0	178951	-6.8	52112	-23.2
2015	-9013.1	25.4	183616	-4.9	45528	-19.8
2016	-7444.6	17.4	208932	-3.6	26113	-28.5
2017	-5988.1	19.6	205130	-2.9	32004	-18.7
2018	-5813.2	2.9	210533	-2.8	33439	-17.4
2019	-3659.3	37.1	222141	-1.6	51340	-7.1
2020	-3402.2	7.0	195403	-1.7	14952	-22.8
2021	-3815.0	12.1	198497	-1.9	16916	-22.6
2022	-3934.5	3.1	213490	-1.8	–	–
المتوسط (%)	–	–	–	-1.0	–	-5.0

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية للمدة (2004 – 2022)، الجهاز المركزي للإحصاء، صفحات متفرقة.

- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: https://cbiraq.org\

- موقع بيانات البنك الدولي: https://databank.worldbank.org/

- النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.

4. التوزيع القطاعي للمساعدات والمنح الدولية واسهاماتها الاقتصادية في العراق:

يعد العراق من الدول التي تتلقى مساعدات ومنح دولية، وبالأخص بعد عام 2003 نتيجة دعم الاعمار في العراق بعد الحرب الأخير وتنمية اقتصاده، وهذه المساعدات قد تمنح من دولة أو دول مختلفة الأطراف حسب الجهة المانحة للمساعدات، وكذلك توزع القطاعات العراقية المختلفة ولاغراض متنوعة، وكما مبين بالجدول (2) الأتي:

الجدول (2) التوزيعات النسبية للمساعدات والمنح الدولية حسب القطاعات، ومساهمتها في إجمالي الناتج المحلي وتكوين رأس المال في العراق خلال المدة (2004 – 2022)

السنوات	البنية التحتية الاجتماعية (مليار دينار)	نسبة مساعدات البنية التحتية الاجتماعية / إجمالي المساعدات (%)	القطاعات الاقتصادية الاخرى (مليار دينار)	نسبة مساعدات القطاعات الاقتصادية الاخرى / إجمالي المساعدات (%)	القطاعات الإنتاجية (مليار دينار)	نسبة مساعدات القطاعات الإنتاجية / إجمالي المساعدات (%)	القطاعات الإنسانية (مليار دينار)	نسبة مساعدات القطاعات الإنسانية / إجمالي المساعدات (%)	إجمالي المساعدات والمنح (مليار دينار)	معدل التغير السنوي (%)	نسبة المساعدات والمنح / GDP (%)	نسبة المساعدات والمنح / تكوين رأس المال الثابت (%)
2004	5332	40.1	5289	39.8	1379	10.4	1288	9.7	13288	–	13.0	179.2
2005	5400	58.7	1811	19.7	1092	11.9	891	9.7	9195	-30.8	8.9	46.8
2006	2928	50.3	2252	38.7	504	8.7	139	2.4	5823	-36.7	5.3	24.4
2007	3396	66.1	1026	20.0	272	5.3	443	8.6	5138	-11.8	4.6	55.7
2008	2649	39.6	2280	34.1	1103	16.5	652	9.8	6685	30.1	5.5	31.4
2009	2469	75.8	206	6.3	251	7.7	330	10.1	3256	-51.3	2.6	26.2
2010	1386	53.8	852	33.1	81	3.1	258	10.0	2577	-20.9	1.9	9.7
2011	1364	80.8	57	3.4	73	4.3	194	11.5	1688	-34.5	1.2	6.2
2012	683	36.9	219	11.8	702	38.0	245	13.3	1848	9.5	1.1	5.3
2013	425	51.1	27	3.3	42	5.1	337	40.6	831	-55.0	0.5	1.7
2014	191	13.3	456	31.7	17	1.2	776	53.9	1440	73.3	0.8	2.8
2015	579	26.9	732	34.0	5	0.2	834	38.8	2150	49.3	1.2	4.7
2016	565	26.7	4	0.2	5	0.2	1545	72.9	2120	-1.4	1.0	8.1
2017	610	22.4	697	25.6	5	0.2	1406	51.7	2719	28.3	1.3	8.5
2018	434	22.0	488	24.8	18	0.9	1031	52.3	1971	-27.5	0.9	5.9
2019	429	21.9	480	24.5	20	1.0	1030	52.6	1959	-0.6	0.9	3.8
2020	428	22.0	474	24.4	20	1.0	1025	52.7	1946	-0.6	1.0	13.0
2021	419	22.1	453	23.9	19	1.0	1004	53.0	1895	-2.6	1.0	11.2
2022	4352	74.8	443	7.6	20	0.3	1000	17.2	5815	206.8	2.7	–
معدل النمو المركب (%)	-1.1	–	-12.9	–	-21.0	–	-1.4	–	-4.5	–	–	–
المتوسط (%)	–	42.4	–	21.4	–	6.2	–	30.0	–	–	2.9	24.7

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد على:

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية للمدة (2004 – 2022)، الجهاز المركزي للإحصاء، صفحات متفرقة.

- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: https://cbiraq.org

- موقع بيانات البنك الدولي: https://databank.worldbank.org/

- النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول (2) أن المساعدات الممنوحة للعراق خلال المدة (2004 – 2022) قد توزعت ما بين دعم البنية التحتية الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية والإنتاجية والإنسانية، وبمعدل نمو مركب سالب لجميع هذه

القطاعات فكان 1.1-% و12.9-% 21-% و1.4-% على التوالي. وتوزعت المساعدات بشكل نسبي (من أعلى نسبة إلى أدنى نسبة)، إذ بلغ أعلى متوسط مساعدات منحت لقطاع البنية التحتية الاجتماعية في العراق بنسبة 42.4%، ولمساعدة القطاعات الإنسانية بمتوسط نسبته 30%، أما القطاعات الاقتصادية والإنتاجية فقد بلغا أدنى متوسطي بنسبتي هما 21.4% و6.2%، ليشير ذلك إلى أن أغلب المساعدات الدولية قد وجهت لأغراض دعم المجتمع العراقي من الناحيتين الإنسانية الإجتماعية.

كما إن مسار إجمالي المساعدات التي منحت للعراق قد نما بمعدل نمو مركب سالب بلغ 4.5-%، وكان مسار المساعدات خلال مدة الدراسة متذبذب تغلب عليه معدلات تغير سنوية سالبة، إذ تراوحت المعدلات ما بين (55-% - 206.8%)، وبمساعدات تراوحت (831 – 13288) مليار دينار، وهذا الأمر يبين تراجع دعم الدول والمنظمات الدولية للنهوض بالا قتصاد العراقي وتعويض خسائر الحرب السابقة وحروب مواجهة الارهاب التي نتج عنها عمليات هجرة وتهجير داخلي وخارجي، وضرورة دعم تنمية الاقتصاد وتطوير أنشطة القطاع الخاص ودعم النفقات المجتمعية، ولتكون هذه المساعدات البديل المعوض لتراجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في العراق.

لذلك فإن متوسط مساهمة المساعدات في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة قد بلغا على التوالي نسبتي 2.9% و24.7% في كل من الناتج المحلي الإجمالي و تكوين رأس المال الثابت. وكما كانت هذه المساهمات في المدة ذاتها متذبذبة نسبياً، فقد ساهمت المساعدات في عام 2004 بنسبة 13% في الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة 179.2% في تكوين رأس المال الثابت، لتتراجع خلال المدة (2005 – 2013) إلى نسبة 0.5% في الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة 1.7% في تكوين رأس المال الثابت، نتيجة رؤية الدول المانحة أن العراق في طور استرجاع إمكانياته الاقتصادية عبر استخراج موارده الطبيعية وتصديرها للخارج، وبالأخص النفط الخام إذ بلغت صادراته خلال المدة المشار لها سابقاً حوالي (34638 – 110012.2) مليار دينار، وبمعدلات تغير سنوية ما بين (35.2% – 47.1%) (المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة)، إذ تعود هذه الصادرات على العراق بموارد مالية ضخمة تمكنة من الاستغناء من تلقي المساعدات الدولية.

وبعد عام 2014 لغاية عام 2022 فقد تأرجحت مساهمة المساعدات الدولية في الاقتصاد العراقي، إذ تراوحت ما بين (0.8% – 2.7%) في مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي، وما بين (2.8% – 13%) في مساهمتها بتكوين رأس المال الثابت، يعود ذلك لعدة عوامل منها دعم العراق في مواجهة سيطرة داعش للأراضي والتي هجرة بعض السكان للمناطق الأمنة، ودعمه في مواجهة جائحة كورونا وانعكاسات الاقتصادية على العراق، وتدعيم بعض الشرائح المهمشة في المجتمع العراقي.

5. تطور الدين الخارجي واسهامه في الاقتصاد العراقي:

قامت الحكومة العراقية بعد عام 2003 بالتفاوض مع الدول والمؤسسات الأجنبية للتحرر أو تقسيط الديون الخارجية* التي تراكمت على العراق في فترة التسعينات جراء العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة أنذاك، فقد

* وصفت الديون الخارجية قبل عام 2003 بـ"الديون البغيضة Odious Debt"، والتي تتصف بالعناصر الآتية: عدم موافقة الشعب على هذه الديون، لم توجه هذه الديون للنفع العام للشعب والاقتصاد، وأن الجانب الدائن لها يعلم بجميع الحقائق السابقة في وقت الاقتراض. المصدر:

قدرت هذه الديون في عام 2003 ما بين (130 – 140) مليار دولار، وبنسبة ما بين (500% – 600%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي أنذاك، وكما إن الكلفة السنوية التي يتحملها الاقتصاد العراقي كخدمات للديون الخارجية وفوائدها قد قدرت بما يقارب ما بين (10 – 15) مليار دولار سنوياً (وزارة المالية العراقية، 2010: 315).

أما بعد عام 2003 فقد لجأ العراق للاقتراض من الخارج بغرض سد العجز المالي في موازناتها السنوية ولتنمية مشاريعها الاقتصادية، إذ كما واضح من الجدول (3) فقد سجلت متوسط نسب الدين الخارجي من إجمالي الدين العام 78.1% ذلك خلال المدة (2004 – 2022)، وكانت هذه النسب قد اتجهت بشكل نسبي نحو الانخفاض، فتراوحت الديون الخارجية نسب ما بين (37.6% – 96.9%) من إجمالي الدين العام، وكما بلغ معدل النمو المركب للديون الخارجية نسبة سالبة بلغت 6.7–% خلال مدة الدراسة، وتراوحت هذه الديون ما بين (42050 – 186022) مليار دينار، وبمعدلات تغير سنوية في الغالب هي سالبة إذ تراوحت ما بين (50.1–% – 51%)، ويعود تراجع هذه الديون إلى تحسن الوضع الأمني والاقتصادي في العراق، بالأخص بعد تحرير المناطق التي سيطرت عليها الجماعات الارهابية، والاعتماد المتصاعد على الموارد المالية الذاتية المتأتية من تصدير النفط الخام للأسواق العالمية.

أما بالنسبة لاسهام الديون الخارجية في الاقتصاد العراق وخلال مدة الدراسة فمن الممكن توضيحه بالجدول (3) الأتي:

الجدول (3) اتجاه الدين العام الخارجي والأهمية النسبية في إجمالي الدين العام والناتج المحلي وتكوين رأس المال في العراق خلال المدة (2004 – 2022)

السنوات	إجمالي الدين العام (مليار دينار)	الدين العام الخارجي (مليار دينار)	معدل التغير السنوي (%)	نسبة الدين الخارجي / إجمالي الدين العام (%)	نسبة الدين الخارجي / GDP (%)	نسبة الدين الخارجي / تكوين رأس المال الثابت (%)
2004	191947	186022	–	96.9	182.7	2508.9
2005	169331	162737	-12.5	96.1	157.2	827.5
2006	115479	110172	-32.3	95.4	100.7	461.6
2007	98952	93758	-14.9	94.8	84.1	1016.4
2008	81403	76947	-17.9	94.5	63.8	361.9
2009	84424	75990	-1.2	90.0	60.9	611.9
2010	76814	67633	-11.0	88.0	51.0	254.7
2011	80722	73275	8.3	90.8	51.3	267.6
2012	77699	71151	-2.9	91.6	43.8	203.1
2013	76596	72341	1.7	94.4	41.3	143.9
2014	79140	69620	-3.8	88.0	38.9	133.6
2015	102414	70272	0.9	68.6	38.3	154.3
2016	123866	76504	8.9	61.8	36.6	293.0
2017	138639	90960	18.9	65.6	44.3	284.2
2018	118674	76851	-15.5	64.8	36.5	229.8
2019	94125	55793	-27.4	59.3	25.1	108.7
2020	148486	84239	51.0	56.7	43.1	563.4

- Weiss, Martin. (2011). Iraq's Debt Relief: Procedure & Potential Implications for International Debt Relief, Congressional Research Service, USA, P 11.

2021	111962	42050	-50.1	37.6	21.2	248.6
2022	110543	53761	27.9	48.6	25.2	–
معدل النمو المركب (%)	-3.0	-6.7	–	–	–	–
المتوسط (%)	–	–	–	78.1	77.8	583.6

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد على:

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية للمدة (2004 – 2022)، الجهاز المركزي للإحصاء، صفحات متفرقة.

- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: https://cbiraq.org

- موقع بيانات البنك الدولي: https://databank.worldbank.org/

- النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.

الملاحظ من الجدول (3) أن نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي العراقي قد بلغت أعلى نسبة في عام 2004 وكانت 182.7% من الناتج، ويعود ذلك نتيجة تبعات تراكم الديون الخارجية (كما بينا سابقاً)، مما أدى إلى تحمل الاقتصاد العراقي لهذه التبعات. وبعد هذا العام (أي خلال المدة 2005 – 2022) فقد شهدت النسبة تراجعاً نسبياً ما بين (21.2% – 100.7%) من الناتج المحلي الإجمالي العراقي. أما بالنسبة لنسبة الدين الخارجي من تكوين رأس المال الثابت فقد كانت أعلى نسبة أيضاً في عام 2004 وبلغت 2508.9% ، وبعدها تذبذبت النسبة ما بين (108.7% – 1016.4%) من تكوين رأس المال الثابت، وذلك خلال المدة المتبقية للدراسة. قد يعود التذبذب النسبي لاسهام الديون الخارجية في الاقتصاد العراقي لعوامل عديدة منها التحسن النسبي في أسعار بيع النفط الخام مما زاد من الإنتاج النفطي والاستثمار فيه، ولينعكس في زيادة موارده المالية الداخلة للاقتصاد العراقي، كما أدى إلى وفرة مالية ساعدت على تغطية العجز المالي للموازنة العامة في العراق، ولكن لأبد من الاشارة إلى أن ذلك غير مستمر في الآجل الطويل مما يتسبب في تحمل الاقتصاد العراقي أعباء تسديد الديون الخارجية وفوائدها، وبالأخص إن هذه الديون موجه نحو الإنفاق الاستهلاكي (التبذيري) الذي لا ينتظر منه أن يؤدي إلى زيادة الناتج ورجوع موارد مالية جراء القيام بالإنفاق، مما قد يؤدي في المستقبل إلى اللجوء لديون خارجية جديدة لتسديد القديمة منها وخدماتها المترتبة عليها ليتراجع نمو الاقتصاد العراقي مستقبلاً. وبالأخص أن خلال مدة الدراسة قد بلغ متوسطي هذه الديون من الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت نسبتي 77.8% و583.6% على التوالي، مما يشكل عبء اقتصادي ومالي على العراق.

6. الاستنتاجات والتوصيات:

6. 1. الاستنتاجات:

توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات منها الأتي:

1- يعد التمويل الدولي من مصادر التمويل المهمة في عملية تنشيط الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ أن التمويل الدولي وأشكاله المتنوعة تساهم بشكل فعال في احداث تغييرات اقتصادية حقيقية وجذرية، بالأخص في متغيرات الإنتاج والاستثمار وتشغيل القوى العاملة.

2- عبر تطور بعض أشكال التمويل الدولي في العراق فمن الممكن القول إنها لم يؤدي للمساهمة الاقتصادية الفعالة والكفوءة، بسبب تسجيل بعضها نسب سالبة ومتدنية في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت، والمطلوب للتمويل احداث تنمية للاقتصاد العراقي، بسبب وجود عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية تثبط من الأهمية النسبية للتمويل الدولي.

3- البيئة الاستثمارية في العراق لم تكن جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة الدراسة، إذ أن المناخ الاقتصادي والتشريعي والإدارية طارد لهذا النوع من الاستثمار، مما أدى إلى تدفقات سالبة لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق قاد إلى مساهمات سالبة في مؤشري الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت، إذ بلغ متوسطي الاسهام النسبي للاستثمار بالمؤشرين نسبتين هما 1-% و5-% على التوالي، لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أقل مصادر التمويل الدولي تأثيراً في الاقتصاد العراقي وتنميته.

4- خلال مدة الدراسة فإن التوزيعات القطاعية للمساعدات والمنح الدولية في العراق قد تراجعت بمعدلات نمو مركبة سالبة تراوحت ما بين (21-% - 1.1-%)، ومتوسطات اسهام لهذه المساعدات ما بين (6.2% - 42.4%)، ولتتراجع إجمالي هذه المساعدات بنمو مركب سالب بلغ 4.5-%، لينعكس ذلك في تراجع دور المساعدات في الاقتصاد العراقي ومساهمتها بمؤشراته، فبلغ متوسطي المساهمة بمؤشري الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت نسبتين ضعيفتان هما 2.9% و24.7% على التوالي.

5- قد يكون دور ومساهمة المصدر التمويلي المتمثل بالدين الخارجي في بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي أفضل الأنواع لأشكال التمويل الدولي، وذلك خلال مدة الدراسة المختارة، فبلغ متوسط مساهمة الدين الخارجي في كل من مؤشري الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت بالعراق نسبتين هما 77.8% و583.6% على التوالي، بالرغم من أن معدل النمو المركب قد بين تراجع الاعتماد على الدين الخارجي في تمويل الاقتصاد العراقي، إذ بلغ نسبة سالبة هي 6.7-%.

6. 2. التوصيات:

الاستنتاجات السابقة للدراسة تستوجب تقديم توصيات وكالأتي:

1- محاولة تعزيز مصادر التمويل المحلية في العراق عبر تشجيع الاقتصاد وتنويعه، من خلال زيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحقيقية، وتوجيهها باتجاهات تنموية لها إيجابياتها المستقبلية في احداث تغيرات جذرية في هذه القطاعات، واشراك القطاع الخاص بشكل فعال في تحقيق هذا الهدف من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية والتشريعية لهذا القطاع.

2- تهيئة المناخ الاستثماري للمستثمر الأجنبي في العراق عبر تشريعات حقيقية داعمة له وتقليل حلقات الروتين الإدارية أمامه، والتي تزيد من حجم الفجوات والثغرات التي يستغلها البعض في تحقيق مصالح شخصية ضيقة، تزيد من الكلف الاستثمارية مما يؤدي لطرد المستثمر الأجنبي من الاقتصاد العراقي. وكذلك لأبد من الحفاظ على الوضع الأمني بالعراق، والتخفيف من حدة التوترات السياسية، واعطاء الأولوية في استقرار المؤشرات الاقتصادية، بما يشجع المستثمر الأجنبي في الولوج للاستثمار في الاقتصاد العراقي.

3- البقاء على مستوى الاعتمادية للاقتصاد العراقي على المصدر التمويلي للدين الخارجي والسعي لتخفيضه إلى مستويات دنية أكثر، ومن الممكن اعتماد سياسة صفر للتمويل الخارجي من هذا المصدر، بما لذلك من إيجابيات في عدم اعاقة الدين الخارجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

4- توجيه المساعدات الدولية (غير المشروطة) المقدمة للعراق نحو القطاعات الإنتاجية، بما لذلك من تغيير للواقع المتدني للاقتصاد المحلي بالأخص في مؤشري الإنتاج والاستثمار.

5- تفعيل دور مؤسسات الرقابة وهيئة مكافحة الفساد في العراق، من أجل تحقيق الجوانب المرجوة من الاستغلال الأمثل لاشكال التمويل الدولي ومصادره، وبما يخدم الاقتصاد العراقي وقطاعاته الحقيقية.

7. قائمة المراجع والمصادر:

7. 1. المراجع العربية:

1- الحسني، عرفان تقي. (2002). التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن.

2- خطاب، محمد عبد اللطيف. (2019). دور التمويل الدولي وانعكاساته على ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربية، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 43، العدد 3.

3- دانيالز، جوزيف، وفانهوز، ديفيد. (2010). اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية.

4- الربيع، بورحلي، ووحيد، تمديل. (2020). أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية: دراسة قياسية لدولة الجزائر بالمقارنة مع مصر وتونس في الفترة (1990 – 2017)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 1.

5- الزغبي، خيام. (2024). التمويل الدولي، مقالة منشورة على الموقع الرسمي لجامعة الفرات: https://alfuratuniv.edu.sy/eco/downloads/files/1584359478_Binder1.pdf

6- شرفي، منصف، وتوبي، عبد الملك. (2018). محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، المجلد 6، العدد 16.

7- محمد، منال جابر مرسي. (2020). أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 9، العدد 8.

8- محمود، جودت محمود، وسليم، عبد الرحيم. (2024). العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بدولة فلسطين، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 8، العدد 1.

9- مصطفى، عبد اللطيف. (2008). تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / جامعة الجزائر.

10- منظمة الشفافية الدولية، تقارير مؤشر مدركات الفساد للمدة (2013 – 2022)، المنشورة على الموقع الأتي: www.transparency.org

11- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: https://cbiraq.org\

12- موقع بيانات البنك الدولي: https://databank.worldbank.org\

13- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية للمدة (2004 – 2022)، الجهاز المركزي للإحصاء.

14- وزارة المالية العراقية، وزارة المالية الواقع والطموح: انجازات الوزارة للفترة من (21 / 5 / 2005) إلى (1 / 12 / 2009)، الجزء الثاني، إصدارات الدائرة الاعلامية، العراق.

15- الوقائع العراقية. (2003). أمر سلطة الائتلاف المؤقتة ذي الرقم 39 (الاستثمار الأجنبي)، العدد 3980، العراق.

7. 2. المراجع الأجنبية:

1- Pronk, Jan, P. (2004). Catalyzing Development? A Debate on Aid, MPG Books LTED., U.K.

2- Weiss, Martin. (2011). Iraq's Debt Relief: Procedure & Potential Implications for International Debt Relief, Congressional Research Service, USA.